- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 16 العدد: 03(2022) ص212-230

فعالية الجباية البيئية في الجزائر

- دراسة حالة ولاية المسيلة -

The Effectiveness of Environmental taxation in Algeria

- A Case Study of the State of M'sila -

ط.د بن فرحات جمال*
جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم)
djamel.benferhat.etu@univ-mosta.dz

أ.د قدال زين الدين
جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم)
zinedine.gueddal@univ-mosta.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021-11-09
تاريخ القبول:
2022-07-04

الكلمات المفتاحية:
- ✓ البيئة
- ✓ السياسة البيئية
- ✓ الجباية البيئية

الملخص:

ان ادراك ونشر وتطبيق مفهوم السياسة البيئية، يعد اجراءا اساسيا لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية، من خلال حماية مسؤولة لها، وتعتبر الجباية البيئية احدى أهم الادوات المستخدمة في رسم السياسات، ومن هذا المنطلق، نهدف من هذه الدارسة الى اظهار مدى فعالية الجباية البيئية في الجزائر، في رسم السياسات المتعلقة بها. وخلصت الورقة البحثية الى ان السياسة البيئية الناجحة هي التي تتمتع بالمرونة الكافية في استخدام الوسائل، وان الجباية هي احدى هذه الادوات، التي تعتبر اداة فعالة لها، ولنجاحها في الجزائر يجب اصلاح الجباية البيئية، من خلال المراجعة الدورية للقوانين والتشريعات، بما يتناسب والتطورات الحاصلة.

Article info

Received
09-11-2021
Accepted
04-07-2022

Keywords:
- ✓ *environment*
- ✓ *environmental policy*
- ✓ *environmental taxation*

Abstract :

The recognation, publishing and application of environmental policy concept, is an essential measure to ensure a safe future from environmental problems through responsible protection. Environmental taxation is one of the most important tools used in policy-making ,we aim to show the effectiveness of environmental taxation in Algeria in policy-making.

The research concluded that the successful environmental policy is the one that has sufficient flexibility in the use of means .Taxation is one of these tools which is an effective tool for it. For its success in Algeria, the environmental taxation must be reformed, through periodic review of laws and legislations, in accordance with the developments taking place.

*المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

ان اهمال الدول النامية للسياسات الاقتصادية ذات الاعتبارات البيئية كان من بين اهم اسباب اتساع الفجوة بين نمو النشاط الاقتصادي وتدهور البيئة وتباطؤ عمليات التنمية المستدامة لهذه الدول وعدم تحقيق الاهداف البيئية، وتعتبر الجباية البيئية واحدة من اهم الادوات التي يمكن ان تساهم في تحقيق مستويات اعلى من الحماية البيئية وتتمثل في وضع اثمان لاستخدام الموارد البيئة التي اصبح ينظر اليها اليوم بشكل متزايد على انها موارد نادرة وليست موارد مجانية كما كان ينظر اليها سابقا.

ولقد تبنت الجزائر سياسة جبائية ذات اعتبارات بيئية عن طريق اصلاحات جبائية، باشرتها في بداية سنوات التسعينات من خلال اعطاء اهمية للجانب البيئي في اصلاحاتها، عن طريق وضع وتنفيذ سياسات جبائية بيئية تعمل على المحافظة على البيئة وتقليل الاضرار السلبية لها وفق قواعد اقتصادية ومالية حديثة على جميع الاصعدة، وادراجها في اظهار الاثار الخارجية للأضرار البيئية والتجسيد الفعلي لمبدأ الملوث الدافع، والعمل على تصحيح الاخفاقات من خلال رسم استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة والتي من شأنها معالجة وتخفيض الاثار السلبية للبيئة، وعلى هذا الاساس تتمحور اشكالية البحث كمايلي:

-اشكالية الدراسة: :

- ***ما مدى فعالية الجباية البيئية في انجاح السياسة البيئية في الجزائر ؟***

-فرضيات الدراسة: من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات البحثية لاختبار صحتها كمايلي:

- ان اعتماد الجباية البيئية يعد من الوسائل الحديثة التي يمكن استخدامها للتأهيل البيئي.
- الجباية البيئية تشهد تطورا على المستوى التشريعي، الا ان فعاليتها التطبيقية محدودة في مجال حماية البيئة وتمويل التنمية المستدامة.

اهداف الدراسة: ان الهدف الرئيسي للدراسة هو اظهار مدى فعالية الجباية البيئية في انجاح السياسة البيئية في الجزائر، بالمراجعة الدورية للقوانين والتشريعات، التي نهدف من خلالها الى تقليل التلوث، وحماية البيئة، وتشجيع استثمارات صديقة للبيئة، ومستخدمة للتكنولوجيات النظيفة والطاقات المتجددة، للوصول الى تحقيق اهداف السياسة البيئية، اخذين دراسة عينة " ولاية المسيلة " للتحليل والدراسة.

منهجية البحث: وفق لطبيعة الدراسة ولغرض تحقيق اهدافها، وحتى تكون دراسة علمية، قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعد على فهم وتشخيص المشكلة، بسرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتحصل عليها من مديرية البيئة ومديرية الضرائب لولاية المسيلة، للوصول الى اختبار الفرضيات المطروحة، والاجابة على اشكالية الدراسة.

الدراسات السابقة: يوجد العديد من البحوث التي تتقارب وموضوع البحث، لكن تتناوله من زوايا اخرى، تصب في مجملها في دراسة الاساليب الاقتصادية في حماية البيئة، وتوفير الموارد المالية لمعالجة اضرار التلوث، وهنا نذكر البحثين التاليين:

- **البحث الاول:**بعنوان "دور الضرائب الخضراء في تفعيل الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة" مقال بمجلة مينا للدراسات الاقتصادية، من اعداد د عثمان عبد اللطيف جامعة مستغانم ود بن حجوبة حميد جامعة غليزان سنة 2018 حيث جاءت هذه الدراسة لتبين اهمية استخدام الضرائب البيئية، للحد من التلوث، وتوجيه المستهلكين نحو ثقافة بيئية اقتصادية خضراء.

- **البحث الثاني:** بعنوان "الجباية البيئية كألية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر" مقال بمجلة دراسات جبائية، من اعداد د هشام سفيان صلواتشي بمدرسة الدراسات العليا التجارية الجزائر ود يوسف بودلة جامعة بو مرداس سنة 2018 حيث جاءت

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

هذه الدراسة لتبين اهمية استخدام الجباية البيئية، في تحقيق الاهداف المقترحة بخصوص البيئة، وخلصت الى عدة نتائج اهمها ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات من خلال اصلاح الجباية البيئية للحد من التلوث

2. مفاهيم بيئية

1.2 تعريف البيئة:

ان تحديد مفهوم واحد شامل ودقيق للبيئة، هو نقطة خلاف بين العلماء بالنظر لزاوية اختصاصهم، فعرف المؤتمر العالمي للبيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972 بان البيئة هي: " كل شيء يحيط بالإنسان"، كما عرفت تفصيلا على انها:" الاطار الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع اقرانه من بني الانسان" (مسدور، 2010، صفحة 345).

والدين الاسلامي كان السباق قبل القوانين الوضعية في تحديد مفهوم البيئة ومعالمها السليمة، فلقد وردت في القرآن الكريم اشارات الى تسخير الله سبحانه وتعالى البيئة بمختلف عناصرها لخدمة الانسان، حيث نجد:

- "واذكروا اذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الارض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الارض مفسدين"(الاعراف:74)
- "الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء"(البقرة:22)

وكلها اشارات تبين ان هذه العناصر البيئية التي سخرت في مجموعها لخدمة البشرية، على الانسان ان يستغلها لخدمته وخدمة بني جلدته دون ان يلحق الضرر بعناصرها (مسدور، 2010، صفحة 346)

2.2 انواع البيئة:

تقسم البيئة بشكل عام الى قسمين هما: البيئة الحية، وتشمل كل الكائنات الحية والبيئة الجامدة وتشمل الماء والهواء والتربة وكل العناصر المحيطة بالكائنات الحية.

وهناك تقسيمات اخرى مثل تقسيم البيئة وفق التقدم الذي احدثه الانسان كمايلي (اوصالح، 2013، صفحة 3):

1.2.2 البيئة الطبيعية: تحتوي على اربع مجالات ترتبط وتتفاعل وتتوازن مع النظم الاخرى وتتمثل في:

أ- الغلاف الارضي ويشمل الطبقة العليا، وجوف الارض.

ب- الغلاف المائي ويشمل البحار والانهار والبحيرات والمياه الجوفية.

ج- الغلاف الهوائي

د- المجال الحيوي للكرة الارضية ويشتمل على جميع الاماكن التي يمكن ان توجد أي صورة من صور الحياة.

2.2.2 البيئة الاقتصادية: ويقصد بها مجموعة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية والاستثمار والانتاج والتجارة الخارجية وغيرها التي تشكل بيئة العمل الاقتصادي.

3.2.2 البيئة الاجتماعية: ويقصد بها الانظمة والقوانين التي تحكم العلاقات الانسانية، والعلاقات بين الانسان ومايحيط به من عناصر بيئية اخرى، وتتشكل من مجموعة الثقافات والعادات والتراث والتاريخ للدولة.

4.2.2 البيئة التكنولوجية: تتمثل في كل ما يتأثر في مجال بيئة العمل او المعيشة الخاصة بالإنسان، وتشتمل على انظمة متعددة محورة من قبل الانسان مثل نظم النقل، المواصلات ....الخ

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.2 اهم المشاكل البيئية:

يتفق الخبراء البيئيون بان المشاكل البيئية الراهنة، هي كثيرة ومعقدة وتعتبر من اخطر المشاكل التي تواجه الانسان في هذا العصر ونذكرها فيمايلي (اوصالح، 2013، صفحة 11):

1.3.2 التلوث البيئي: من بين الاسباب التي تؤدي الى التلوث البيئي:

أ- كثرة الغازات والمياه القذرة والفضلات الخطيرة نتيجة السياسات التصنيعية المفرطة.

ب- الاستعمال غير المنظم للمبيدات الكيماوية.

ج- مياه الصرف الصحي للمدن غير المعالجة.

د- زيادة استخدام المفرط لوسائل النقل.

هـ- الاشعاعات والتجارب النووية.

2.3.2 الاحتباس الحراري: ويقصد به احتباس الحرارة في الهواء الملامس لسطح الارض بفعل امتصاص الملوثات الغازية للإشعاع الارضي، واعادة بثه مرة اخرى نحو سطح الارض، مما يرفع حرارة الارض، ويتسبب في اضطراب التوازن الحراري عند سطح الارض الامر الذي يؤدي الى حدوث تقلبات مناخية مفاجئة واثار بيئية مدمرة.

3.3.2 استنفاذ طبقة الاوزون: ان من اهم العوامل الرئيسية في عملية تدمير طبقة الاوزون الانشطة الانسانية، فما تحوله الطائرات من غازات في الغلاف الجوي يصبح عاملا فاعلا في ذلك، ولا شك ان استنفاذها يؤدي الى زيادة كثافة الاشعة فوق البنفسجية (UV-B) التي تصل الى سطح الارض وبالتالي الاضرار بالحياة، كإحداث خلل في جهاز مناعة جسم الانسان، وزيادة حالات الاصابة بالأمراض المعدية والملاريا.

4.3.2 الامطار الحمضية: وهي من اخطر المشكلات البيئية في العالم، تحدث نتيجة اتحاد كيميائي بين جزيئات الماء الموجودة في الهواء مع جزيئات بعض الغازات الملوثة للهواء فوق سطح الارض مكونة مركبة حمضية، وتتسبب في عديد من الاضرار منها حموضة التربة، اذابة الصخور الرسوبية، اصابة الانسان والحيوان بأمراض الجهاز التنفسي، موت الاسماك في البحيرات العذبة.

5.3.2 التصحر: معناه العلمي الدقيق هو التدهور الكلي او الجزئي لعناصر الانظمة البيئية، ينجم عنه تدني القدرة الانتاجية لأراضيها وتحولها الى مناطق صحراوية بسبب الاستغلال المكثف لمواردها، وتؤثر في كل منطقة في العالم، ولكنها اكثرها في افريقيا وامريكا اللاتينية.

6.3.2 استنزاف الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية هي كل معطيات البيئة من المواد التي يستهلكها الانسان او يستخدمها في انتاج السلع او الخدمات، ويقصد بالاستنزاف الاستخدام غير الرشيد لها.

7.3.2 الانفجار السكاني: من اهم الاخطار البيئية التي تهددها عملية النمو السكاني العشوائي هي:

أ- الاكتظاظ السكاني في المدن وما يتبعه من مشاكل بيئية واجتماعية وصحية.

ب- الهجرة من الريف الى المدينة، والتخلي عن الزراعة.

ج- توسع المدن والمراكز على حساب الاراضي الزراعية.

د- الاستعمال الخاطئ والعشوائي للمبيدات من قبل الفلاحين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.2 حماية البيئة ومبادئها:

تعني حماية البيئة اقتصاديا بانها:" المحافظة على مكوناتها وخواصها وتوازنها الطبيعي، ومنع التلوث او الاقلال منه او مكافحته، والحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها واستغلالها وحماية الكائنات الحية التي تعيش فيها" (اوصالح، 2013، صفحة 60).

وتتأسس وتقوم حماية البيئة على جملة من المبادئ تتمثل في (زواش، 2015، صفحة 149)

أ- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي .

ب- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: تجنب الحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والارض

ج-مبدأ الاستبدال: الذي بموجبه يمكن استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر اقل ضرر، ويختار حتى لو ارتفعت تكلفته.

د- مبدأ الادماج: الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة عند اعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها و- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الاضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: ويكون ذلك باستعمال احسن التقنيات المتوفرة، وبتكلفة اقتصادية مقبولة

هـ- مبدأ الحيطة: اعتمد هذا المبدأ حديثا في قانون حماية البيئة 03-10، ويعني الحذر من التهديدات المتوقعة ، الذي بمقتضاه الا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ القرارات الفعلية والمتناسبة للوقاية خطر الاضرار بالبيئة.

ك- مبدأ الاعلام والمشاركة: يعني الحق لكل شخص في ان يكون على علم بوضعية البيئة والمشاركة في الاجراءات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

ع- مبدأ الملوث الدافع: اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1972، والذي ينص على ان : الملوث يجب ان تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية الى الحفاظ على البيئة .

3. السياسة البيئية :

1.3 تعريف السياسة البيئية:

تعتبر السياسة البيئية جزء من السياسة العامة فهي تشكل:" مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات المحلية او الدولية بهدف سلوكيات المواطنين وتوجيهها نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وكذا الارتقاء بالخدمات البيئية المتاحة للمجتمع" (قلال و برابح ، 2016، صفحة 83).

وتعرف بأنها:" تلك الحزمة من القواعد والاجراءات التي تحدد اسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة من نتائج الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الاوامر التشريعية الملزمة لكل هذه الجهات، وهي في النهاية توضح اسلوب تقويم النتائج وفق الاهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لأليات التصحيح والتنمية" (قلال و برابح ، 2016، صفحة 84)

ومن اجل ان تحقق السياسة البيئية اهدافها لابد ان تتصف بالمواصفات التالية (اوصالح، 2013، صفحة 63):

أ- الواقعية :حيث تتعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات، وتعكس الاهداف البيئية المختلف، على المستوى الوطني، الدولي، الاقليمي.

ب- التوافق والتكامل والترابط: ان يكون هناك توافق وتكامل بين السياسات البيئية في كل المجالات الانتاجية، وبين هذه

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المجالات والمجالات الخدمية كالتعليم والصحة، وبين كل هذا والاجهزة القائمة على شؤون البيئة. هذا يعني ان تكون السياسة البيئية مترابطة بين المستويات العليا والدنيا في الهرم التنظيمي.

ج- مرشدة ومعدلة للسلوك البشري: تحقق القناعة بأهمية البيئة والمحافظة عليها، وبالتالي لا مزيد من القوانين والتشريعات الرادعة.

د- مرنة قابلة للتنفيذ: اعتماد السياسة على ادوات مرنة قابلة للتنفيذ، تعتمد اساسا على الردع الذاتي والالتزام الطوعي

هـ- وجود اطر تشريعية وتنظيمية فعالة: لابد من وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسة وتعطي لها الاستمرارية والدعم وآليات التنفيذ والمتابعة، مع وجود قواعد لمواجهة عدم الالتزام، وتراجع هذه التشريعات بصفة دورية.

و- وجود التنظيمات الفعالة: سواء كانت رسمية او شعبية او بقطاع انتاج او خدمات، شريطة ان تكون فعالة كفيلة بتنفيذ السياسة البيئية.

2.3 اهداف السياسة البيئية:

من متطلبات السياسة البيئية ان تكون واضحة بشكل كاف، وان تكون مفهومة من قبل الجهات المعنية، وان تراجع بصفة دورية، وهذا للوصول الى اهدافها التالية (قلال و برابح ، 2016، صفحة 85):

1.2.3 تحجيم الممارسات والانشطة التي ادت وتؤدي الى تدهور موارد البيئة او تنظيم تلك الانشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثار البيئة قدر الامكان.

2.2.3 استعادة الوضع الامثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والانتاجية قدر الامكان.

3.2.3 مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الاولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

3.3 ادوات السياسة البيئية:

ان السياسة البيئية هي التي تهدف لموازنة فوائد الانشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي، والاضرار العائدة منها، او ما يعرف اقتصاديا بمعادلة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي، ولتحقيق هذا الهدف وجب تحقيق اهداف جزئية باستعمال مجموعة من الوسائل، وفقا لمجموعة من المحددات لاختيارها، منها حجم التلوث ودرجة النمو الاقتصادي وحركة الاستثمارات المرتبطة بشروط البيئة. ان نجاح او فشل السياسة البيئية يتوقف على فعالية الوسائل والادوات المعتمدة، وعلى هذا الاساس نذكرها كمايلي (قلال و برابح ، 2016، صفحة 86):

1.3.3 **الادوات التشريعية والمؤسسية:** تتمثل في مجمل القوانين واللوائح التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، نجد في مقدمتها قانون حماية البيئة، ايضا وجود هيئة مركزية مستقلة مؤهلة لتنفيذ القانون، وتعتبر من اكثر الوسائل انتشارا لوجود علاقة قوية بين فعالية القوانين والتشريعات وحماية البيئة، لذا تستهدف هذه الادوات منع الاضرار بالبيئة عن طريق فرض عقوبات على الملوثين.

وكثيرا ما تنتقد هذه الاجراءات، لتفضيلهم استخدام الادوات الاقتصادية أهمها (اوصالح، 2013، صفحة 81):

أ- البعد الاقتصادي المغيب: اهمال المؤثرات الخارجية في العملية الانتاجية، من جراء تطبيق الاجراءات القانونية.

ب- تحديد تعسفي: تصدر الاجراءات القانونية عن قرار سياسي، ولا يأخذ بعين الاعتبار المعطيات العلمية، فغالبا ما تتم عن اتفاق ضمني بين الحكومة والصناعيين الملوثين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ت- اجراءات غير تحفيزية: المؤسسات التي تسعى لحماية قدرتها التنافسية، لا تحاول ولا تلتزم ولا تسعى لتخفيض مستوى التلوث تحت العتبة او الحدود المسموح بها قانونا.

ث- اجراءات غير تدريجية: تطبق على كل المستعملين لضرورة تقليل التلوث بنفس الطريقة وحسب حجم واحد. رغم هذه التحفظات، تكون الاجراءات القانونية ضرورية في حالات كثيرة، خاصة عند الخسائر البيئية التي لا يمكن تعويضها، او حين تكون صحة البشر مهددة، ومن ناحية اخرى، يعتبر وضع هذه القوانين شرطا اوليا لتفعيل الادوات الاقتصادية.

2.3.3 الأدوات التنظيمية: تتمثل في الاوامر التي تصدر من السلطات الادارية المختصة بالحماية، متمثلة في المنع او التصريح، وتصنف الادوات التنظيمية للسياسة البيئية الى:

ج- التقنية: يقصد بالتقنية كأسلوب تنظيمي استخدام وسائل فنية تختارها السلطات المركزية او الجهات المحلية لمكافحة التلوث، وتفرضها السلطة على المنشآت وعلى الافراد لاستخدامها، والا تعرض من لا يلتزم بها لعقوبات تتفاوت في الشدة والردع.

ب- الممنوعات والاجازات: يمنع تجاوز حدود قصوى للتلوث، او منع اصدار ملوثات او اختيار نمط انتاجي معين بالاعتماد على نظام التراخيص والرقابة.

3.3.3 الأدوات الاقتصادية: ان الادوات الاقتصادية للسياسة البيئية هي التي تؤثر على ميزانية الدولة، ويوجه نظامها الى تعظيم المنافع الاقتصادية والاستجابة الى الاعتبارات البيئية في نفس الوقت، وقد يساعد هذا النظام في البحث والتطوير للتوصل الى حلول ذات كفاءة اقتصادية، وتطبيقه لا يحتاج الى اعباء ادارية معقدة او دقيقة.

ويقصد بالأدوات الاقتصادية مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في حماية البيئة، والتي من شأنها التأثير على نفقات وايرادات المشروعات الاستثمارية، وكذلك اسعار الموارد النهائية. وتعتمد هذه الادوات على التأثير على تكاليف الانتاج التي تنتقل كليا او جزئيا الى اثمان السلع والخدمات المنتجة، التي بدورها قد تؤثر على حجم استغلال الموارد البيئية وحجم الانتاج ونوعيته وكذلك حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز والكوابح السعرية (اوصالح، 2013، صفحة 89).

وتشمل جملة من العناصر والتي يمكن حصرها (قلال و برابح ، 2016، صفحة 87):

أ- الضرائب البيئية: هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة، واستخدامهم لتقنيات انتاجية مضرة بالبيئة،

ب- الحوافز والاعفاءات الجبائية: تشمل تلك المنح المالية او القروض المسيرة او ضمانات القروض المقدمة من طرف الدولة للملوثين، اضافة الى تقديم الاعفاءات من بعض الضرائب لاعتماد صناعات صديقة للبيئة. ج- الاعتمادات: تتمثل في منح قروض للمشاريع الصديقة للبيئة، كإنشاء البنوك الخضراء، حفز الاستثمارات المحافظة على البيئة بمنح ميزات جبائية. ضف لهذه الادوات، تصاريح التلوث القابلة للتداول، سياسة نظم الضمانات على المواد التي يعاد استخدامها، التامين، رسوم التلوث، الاسعار التصاعدية.

4.3.3 الأدوات التعليمية والتثقيفية: هي أدوات نشر الوعي البيئي بين المواطنين، من خلال تضمين القضايا البيئية في برامج التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات، واصدار المطبوعات البيئية المختلفة، اضافة الى الوسائل الاخرى كالبرامج الاذاعية والتلفزية والمؤتمرات والندوات العلمية الهادفة الى تغيير النمط الاستهلاكي للمواطنين، ونشاطات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات الناشطة لترقية المجال البيئي

5.3.3 التخطيط البيئي: يقصد به التخطيط الذي يحكمه البعد البيئي والاثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المتطور وغير المتطور، فالأخذ بالتخطيط البيئي كأسلوب جوهري لتحقيق استخدام متوازن لموارد البيئة، هو تجاوز لازم في الوقت الذي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اصبح النمو السكاني مشكلة عالمية، والتقدم التكنولوجي سريعا، يفرض على البيئة ضغوطا شديدة ترهقها، وتهدد بحدوث خلل في توازنها البيئي.

4. الجباية البيئية:

1.4 مفهوم الجباية البيئية :

تعرف الجباية البيئية على انها نوع من الادوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لا ستعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية، لتعزيز الانشطة المستدامة بيئيا.

كما ان الاتحاد الاوروبي يؤكد على ان الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا، اذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له اثار سلبية على البيئة (عزي و سالمي، 2016، صفحة 147).

اما الديوان الاوروبي للإحصاء، فقد عرفها على انها " اقتطاع نقدي يرتكز وعاؤه على الموارد والخدمات التي تشكل مخاطر على البيئة او على عمليات استغلال الموارد الطبيعية باعتبار ان أي تغيير قد يعيب احد خواصها هو تلوث بيئي يؤثر على توازنها"، كما عرفها الدكتور فارس مسدور بانها تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على كافة الاشخاص الملوثين للبيئة، كما تشمل مختلف الاعفاءات والتحفيزات الممنوحة للذين يستخدمون في نشاطاتهم تقنيات صديقة للبيئة (بوطبل، 2017)

2.4 اهداف الجباية البيئية :

ان الهدف الاساسي للجباية البيئية هو الحد من انتاج واستهلاك المواد الملوثة، اضافة الى اهداف يمكن حصرها في العناصر التالية (عسول ، عوايجية، و طواهري، 2019):

- انها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والاضرار البيئية مباشرة ضمن اسعار السلع والخدمات، ويساعد هذا ايضا على تنفيذ مبدأ قيام المتسبب بالتلوث بالدفع .
- انها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة .
- يمكن ان تحقق محاربة التلوث وحماية البيئة مقارنة بالوسائل الاخرى واداة فعالة في معالجة مشاكل البيئة.
- انها ترفع الايرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، ومعالجة اضرار التلوث ولمنح حوافز للاخرين.
- السعي نحو التعديل الايجابي لسلوك الملوثين عن طريق ردعهم ماليا، وهذا حسب درجة اضرارهم بالبيئة.

3.4 مكونات الجباية البيئية:

من خلال التعاريف السابقة، نجد ان اهم مكونات الجباية هي (قرميط و ولد عمر، 2021، صفحة 556):

1.3.4 الضريبة البيئية: هي "الزام الملوث ، جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل، بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة، بقصد حماية البيئة".

ويمكن تعريفها بانها: كل الاقتطاعات المالية الجبرية، التي تكون دون مقابل او نفع خاص يستفيد منه المكلف الذي قام بنشاط الحق او يلحق مستقبلا ضررا بالبيئة، وتقتطع مرة في السنة (برحماني ، صفحة 401).

2.3.4 الرسوم البيئية: هي اقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة، ويدفع كلما طلبت الخدمة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتجدر الاشارة الى ان نظام المعلومات الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يستخدم تعريفا اوسع نطاقا للضرائب البيئية، بحيث يتضمن كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة والمفروضة على المنتجات، والملاحظ من خلال الضرائب والرسوم البيئية أن استحداثها وتطبيقها يحتاج الى (مسدور، 2010، صفحة 349):

أ- ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة.

ب- ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث.

ج- ضرورة وجود عقد اجتماعي لمكافحة التلوث.

د- عدالة متخصصة في المسائل البيئية.

3.3.4 الأتاوى البيئية: هي اقتطاعات نقدية ذات قيمة رمزية يدفعها المكلف لقاء ما استفاد من الدولة مثل التزود بالمياه الصالحة للشرب بفرض اتاوة تتناسب وحجم الاستهلاك.

ان النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وانما يوجد فيه حوافز والاعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر الأثر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد تواجه التهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز قد يقابله الاستجابة التلقائية، علما ان الاعفاء والتحفيز قد يأخذان الاشكال التالية (مسدور، 2010، صفحة 349):

أ- الاعفاء الدائم: وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهذا للتمييز بين الملوثة للبيئة والصديقة

ب- الاعفاء المؤقت: والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم الاعفاء لمدة خمس سنوات الاولى من بداية نشاط المؤسسة، من اجل تحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة.

ج- الحوافز الجبائية: كأن يتم اعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، بغية تحفيز المؤسسة على استراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة.

4.4 أدوات الجباية البيئية:

تتمثل ادوات الجباية البيئية في العناصر التالية (حراق، 2014، صفحة 97)

1.4.4 الضريبة على المنتجات: يقصد بها قيام الحكومة بفرض ضريبة قيمية ونوعية على الانتاج في مختلف الوحدات الانتاجية التي تصاحب نشاطاتها تلوث البيئية، وذلك لأجل تخفيض حجم الملوثات الى المستويات المقبولة.

2.4.4 ضريبة النفايات والانبعاثات: تفرض على مخلفات النشاط الانتاجي للوحدات الاقتصادية، كما انها تمارس دور الاسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.

3.4.4 نظام الدفع والرد: هو اسلوب قائم على فرض رسوم ضريبية على المتسببين في التلوث لمقابلة الخسائر المحتملة، على ان يتم رد هذه الرسوم لدافعها، اذا ما تم القيام بإعادة تدوير المواد الملوثة او اجراء عمليات من شأنها علاج التلوث.

4.4.4 تصاريح التلوث القابلة للتداول: تقوم هذه الاداة على اساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار للانبعاثات التي يحدثها الملوثين، من خلال انشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث، هذه السوق تضمن عدم تخطي الملوثين للمستوى المعياري الذي تحدده السلطات، ويتم ذلك في اطار اصدار تصاريح التلوث القابلة للتداول.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.4.4 اشكال اخرى من الجباية البيئية: تتضمن هذه الاساليب اشكالا متعددة اهمها:

أ- اعفاء العتاد والآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات.

ب- السماح بخصم اقساط قروض تمويل تكنولوجيا التلوث البيئي من وعاء ضريبة الدخل .

5.4 الممارسات الدولية للجباية البيئية: زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بالضرائب البيئية،" الجباية الخضراء"، وهو ما تجسد من خلال دفاع الاتحاد الاوروبي خلال اجتماع "كيوتو" على فرض الضرائب والرسوم من أجل حماية البيئة، ومقاومة الاحتباس الحراري، وعليه جعلت الدول الاوروبية الجباية البيئية احسن وسيلة، واهم اداة من ادوات السياسة المالية لحماية البيئة، وسوف نستعرض اهم التجارب الدولية للجباية البيئية (حراق، 2014، صفحة 105):

1.5.4 تجربة الولايات المتحدة الامريكية: الاداة المفضلة في الولايات المتحدة الامريكية هي الرخص القابلة للتداول، تستخدم معظمها في مكافحة الانبعاثات الملوثة للهواء، يتم تصميم نظام الرخص بطريقتين:

أ- وضع حد اقصى للانبعاثات الكلية، يسمح بحق التبادل التجاري بقدر معين من الانبعاثات، وهو النظام المعروف باسم نظام "وضع الحد الاقصى والايجار(CAP-TRAD-AND)

ب- النظام القائم على الرصيد، حيث يسمح فيه بالإتجار بالرصيد عندما يثبت الشخص انه قام بتخفيض الانبعاثات دون المستوى وقد أنشأت مؤسسات خاصة للتسيير عملية الاتجار بالرخص، وتوفير المعلومات عن السوق ، وقد تبلور دور سماسرة الرخص فأصبحوا اطرافا مشاركة مهمة يمكنها تخفيض التكاليف الكلية لمعاملات الاتجار بالرخص القابلة للتداول، وزيادة حجم الرخص المتداولة، وتحقيق وفورات من تكاليفها الكلية.

2.5.4 تجربة الاتحاد الاوروبي: زيادة على ما سبق، اعتمدت دول اوروبية تدعيم تشريعها الجبائي ببعض الرسوم، نستعرض بعضها أ- **فرنسا:** نظام الرسم- المكافأة، فرض رسوم على المركبات الاكثر تلويثا حسب السلم التالي:

- 200 اورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO_2 (156 -- 160)غ من CO_2/كلم .
- 750 اورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO_2 (161 -- 195)غ من CO_2/كلم .
- 1600 اورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO_2 (196 --245)غ من CO_2/كلم .
- 2600 اورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO_2 اكثر من 245 غ من CO_2/كلم .

الهدف من هذا الرسم هو تخفيض انبعاثات CO_2 الى متوسط انبعاث يقدر ب 130 غ/كلم، تجسيدا لتحقيق الهدف المنشود والمسمى باسم السيارات الخضراء التي تصدر انبعاث اقل من CO_2.

وبالمقابل انشئ نظام للمكافأة يمول من الرسوم السابقة تتراوح قيمة المكافآت بين 100 و5000 اورو للسيارات الاقل تلويثا حسب سلم خاص يتناسب وانبعاثات غاز CO_2.

فرض رسوم على المعدات الكهربائية والالكترونية، تستعمل ايراداتها من اجل تمويل (اعادة تدوير واسترداد النفايات من المعدات)، كما تم فرض رسم اضافي على شراء السيارات ابتداءا من انبعاث 161 غ من CO_2 للكلم.

ب- **السويد :** فرض رسم على انبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت SO_2، بمقدار 4500 اورو للطن، على ان تستعمل ايرادات هذا الرسم في بعث الطاقات المتجددة.

ج- **المانيا:** فرض ضريبة على الطاقة الكهربائية، تستخدم ايراداتها في تحسين استخدام الطاقة لدى المؤسسات، وجزء منها لمعالجة مشكل شيخوخة السكان، في حين يذهب الجزء المتبقي الى تنمية الطاقات المتجددة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وعموما الجباية البيئية في الاتحاد الاوروبي، قائمة على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- جباية الطاقة
- جباية النقل
- جباية التلوث (ثاني اوكسيد الكاربون، ثاني اوكسيد الكبريت .....)

5. الجباية البيئية في الجزائر:

كباقي الدول اهتمت الجزائر بحماية البيئة، لهذا سعت الى صياغة اهم التشريعات التي تساهم في ذلك، فكانت البداية بصدور قانون يتعلق بحماية البيئة سنة 1983، يهدف الى تنفيذ سياسة ترمي الى حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة واضفاء القيمة عليها، اضافة الى اتقاء كل شكل من اشكال التلوث والمضار ومكافحته، وتحسين اطار المعيشة ونوعيتها (قانون 3، 1983).وتم ضبط تنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، حيث تخضع أي منشاة من هذه المنشآت، قبل الشروع في تشغيلها حسب تصنيفها، للحصول على رخصة او للتصريح بها، الذي لا يمنح الا بعد اجراء تحقيق علني (مرسوم تنفيذي 149، 1988) وتتمثل هذه الرسوم فيمايلي (قانون 11، 2017):

1.5 رسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة على البيئة (TARD): تأسس هذا الرسم طبقا للمادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 (قانون 25، 1991)، المعدل والمتمم بالمادة 61 من قانون المالية لسنة 2018، ويطبق هذا القانون على النشاطات المرفق قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 اكتوبر2009 حيث يحدد المعدل الاساسي للرسم السنوي كمايلي:

- 180.000 دج بالنسبة للمنشآت والتي تخضع احد نشاطاتها على الاقل للترخيص الوزير المكلف بالبيئة .
- 135.000 دج بالنسبة للمنشآت والتي تخضع احد نشاطاتها على الاقل للترخيص الوالي المختص اقليميا.
- 30.000 دج بالنسبة للمنشآت والتي تخضع احد نشاطاتها على الاقل للترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا.
- 13.500 دج بالنسبة للمنشآت والتي تخضع احد نشاطاتها على الاقل للتصريح.

وهذا وفقا للتنظيم الساري المفعول على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة ، لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006 ، الذي يحدد التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

أما بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل اكثر من شخصين ، يحدد الرسم الاساسي كمايلي :

- 34.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.
- 25.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة لترخيص الوالي المختص اقليميا.
- 4.500 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا.
- 3.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة والخاضعة لتصريح.

يحدد هذا الرسم بضرب المبالغ المحددة اعلاه في معامل مضاعف بين 1و10 حسب طبيعة واهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط، ويتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 اعلاه

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 01 : يتضمن تحديد قيمة المعامل المضاعف

التعيين	المعايير	المعامل المضاعف
الطبيعة والاهمية	التصريح	1
	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	2
	رخصة الوالي	3
	رخصة الوزير	4
نوع النفايات	الخطرة على البيئة، مهيجة والاكالة	1
	قابلة للانفجار، ملهبة قابلة للاشتعال	2
	ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية	3
كمية النفايات	اكثر من 100 واقل او تساوي 1000 طن/سنة	2
	اكثر من 1000 واقل او تساوي 5000 طن/سنة	2.5
	اكثر من 5000 طن/سنة	3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احكام المرسوم التنفيذي رقم 336-09 المؤرخ في 20 اكتوبر 2009

2.5 **رسم لتشجيع عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة و/او الخطرة:** يحدد هذا الرسم بمبلغ 16.500 دج عن كل طن مخزون من هذه النفايات وفقا لقانون المالية لسنة 2018 .

3.5 **رسم للتشجيع على النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:** يحدد هذا الرسم بمبلغ 30000 دج للطن ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وانماطه في كل مؤسسة معنية او عن طريق قياس مباشر، وفقا لقانون المالية لسنة 2018 .

4.5 **رسم تكميلي على التلوث الجوي دي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم:** وفقا لقانون المالية لسنة 2018 يحدد الرسم بالرجوع الى المعدل الاساسي السنوي الذي يحدد بموجب احكام المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 المعدلة والمتممة، ومن معامل مضاعف مشمول بين 1و5 حسب نسبة تجاوز القيم المحددة.

5.5 **رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي المؤسسة** وفقا لحجم المياه المستعملة وعبء التلوث عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول. ووفقا لقانون المالية لسنة 2018 فيحدد الرسم بالرجوع الى المعدل الاساسي السنوي الذي يحدد بموجب احكام المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 المعدلة والمتممة، ومن معامل مضاعف مشمول بين 1و5 حسب نسبة تجاوز القيم المحددة.

6.5 **رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم :**وفقا لقانون المالية لسنة 2020 يحدد بمبلغ 37.000،00 دج عن كل طن مستورد او مصنوع داخ التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة (قانون 14، 2019).

7.5 **رسم على الاكياس البلاستيكية المستوردة و/او المصنوعة محليا:** وفقا لقانون المالية لسنة 2020 يحدد بمبلغ 200.00 دج للكيلو غرام الواحد.

8.5 **رسم على الاطر المطاطية الجديدة المستوردة:** يحدد مبلغ هذا الرسم حسب قانون المالية لسنة 2019 كمايلي (قانون 18، 2018):

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- 750 دج عن كل اطار مخصص للسيارات الثقيلة.
- 450 دج عن كل اطار مخصص للسيارات الخفيفة.

9.5 الرسم على المنتوجات البترولية :يطبق الرسم على المنتوجات البترولية، المستوردة او المنتجة في الجزائر وفقا للمعادلات الاتية:

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المواد	الرسم
م.10-27	البنزين الممتاز	1.600،00
م.10-27	البنزين العادي	1.700،00
م.10-27	البنزين الخالي من الرصاص	1.700،00
م.10-27	غاز اويل	900،00
م.10-27	غاز البترول المميع الوقود	1،00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احكام المادة 24 من قانون المالية لسنة 2020

10.5 الرسم على الوقود: يطبق الرسم على الوقود على البنزين الممتاز، البنزين العادي و غاز اويل ويحدد كمايلي:

البنزين الممتاز / البنزين العادي	0,10 دج/ل
الغاز اويل	0,30 دج/ل

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احكام المادة 24 من قانون المالية لسنة 2020

11.5 رسم التطهير :هو رسم سنوي خاص برفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المالك او المستأجر في حالة الايجار، تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناءا على مداولة المجلس وبعد اخذ راي السلطة الوصية .

ويحدد مبلغ الرسم حسب المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020 كمايلي :

- مابين 1500 دج و2000 دج على كل محل دي استعمال سكني.
- مابين 4000 دج و14.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني او تجاري او حرفي او ماشابهه.
- مابين 10.000 دج و 25.000 دج على كل ارض مهيأة للتخييم والمقطورات.
- مابين 22.000 دج و132.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، اوتجاري او حرفي او ماشابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الاصناف المذكورة بالمادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة.

جدول 2: يتضمن تخصيصات مداخيل الرسوم الجبائية في الجزائر

الرقم	الرسم	لفائدة الدولة ميزانية	لفائدة صندوق وض ت للجماعات المحلية	لفائدة البلديات	لفائدة الصندوق الوطني للتضامن	لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل	لفائدة الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة
01	الرسم على النشاطات الملوثة او الخطرة على البيئة	%33	/	%67	/	/	/
02	رسم لتشجيع عدم التخزين النفايات الصناعية و/او الخطرة	%46	/	%16	/	%38	/

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

03	رسم للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	%30	/	%20	/	%50	/
04	رسم تكميلي على التلوث الجوي دي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم	%50	/	%17	/	%33	/
05	رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	%34	/	%34	/	%16	/
06	رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم – منتوج وطني	%42	/	%34	/	%24	/
	رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم – مستورد -	%42	%34	/	/	%24	/
07	رسم على الاكياس البلاستيكية المستوردة و/او المصنوعة محليا	%73	/	/	/	%27	/
08	الرسم على الاطر المطاطية الجديدة المستوردة	%34	%35	/	%30	%01	/
09	الرسم على المنتوجات البترولية	%100	/	/	/	/	/
10	الرسم على الوقود	/	/	/	/	%50	%50
11	رسم التطهير	/	/	%100	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احكام قوانين المالية لسنتين 2018 و 2020

6. دراسة ميدانية لولاية المسيلة

1.6 بطاقة تعريفية بمديرية البيئة لولاية المسيلة: هي الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة، وتعتبر هيئة لا مركزية تابعة لوزارة البيئة، حيث تهتم بتنفيذ القرارات الخاصة بالبيئة والاقليم مع هيئات اخرى على المستوى المحلي للولاية، وتشارك المديرية في عملية التنمية بحسب الاهداف الاستراتيجية في المخطط الوطني للبيئة تحت اطار التنمية المستدامة.

انشئت مديرية البيئة لولاية المسيلة – بعد ان كانت مفتشية – بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ماي 2007 المتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 والناص على احداث مفتشية البيئة في الولاية، حيث قامت بانجاز وتجهيز مركز الردم التقني بالمسيلة، وانجاز وتجهيز مركز الردم التقني ببوسعادة، اضافة الى انجاز 18 مركز لتحويل النفايات الحضرية.

2.6 الجباية البيئية المحصلة بالولاية: تختلف نسبة تحصيل الجباية حسب كل رسم وحسب كل سنة باختلاف مبلغ الوعاء ومبلغ التحصيل، والجدول الموالي يوضح هذه التحصيلات لولاية المسيلة خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2020

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جدول 3 : يتضمن تحصيلات الرسوم البيئية في ولاية المسيلة من سنة2010السنة 2020

السنة	الرسم على النشاطات الملوثة او الخطرة على البيئة	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم	الرسم على الاطر المطاطية الجديدة	الرسم على الوقود	رسم التطهير	المجموع
2010	19,567,100	14,761,475	3,115	16,246,259	1,968,000	52,545,949
2011	23,112,056	15,098,856	21,155	80,926,802	1,806,600	120,965,468
2012	23,955,462	28,083,933	6,620	77,599,619	1,800,000	131,445,634
2013	20,339,050	15,092,695	6,055	94,379,143	1,102,248	130,919,191
2014	34,968,005	17,644,900	8,510	50,532,475	130,550	103,284,440
2015	36,023,500	19,885,000	6,205	49,223,001	953,225	106,090,931
2016	40,520,110	21,600,325	25,331	42,033,659	1,723,005	105,902,430
2017	36,865,223	16,225,800	204,977	55,666,201	1,924,553	110,886,754
2018	31,222,140	17,837,772	264,900	43,442,775	1,895,624	94,663,211
2019	31,808,870	29,505,422	397,550	54,299,000	1,825,441	117,836,283
2020	54,088,250	56,792,556	661,050	78,105,745	862,550	190,510,151

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة

ما يلاحظ في الجدول عدم تواجد وانعدام تحصيلات خاصة ببعض الرسوم بولاية المسيلة والمتعلقة بي :

- رسم لتشجيع عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة و/او الخطرة
- رسم للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية
- رسم تكميلي على التلوث الجوي دي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم
- رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي المؤسسة
- رسم على الاكياس البلاستيكية المستوردة و/او المصنوعة محليا

ويعود ذلك حسب مكتب الجباية بمديرية البيئة الى عدم وجود بعض الانشطة المتعلقة بالرسوم اعلاه على مستوى ولاية المسيلة، اضافة الى استخدام عدة مؤسسات تقنيات الانتاج الانظف، التي تؤدي بالنتيجة الى تخفيض مستويات التلوث، كالتي تتعلق برسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/او الخطرة، وذلك بالاتفاق مع مؤسسات خاصة لاستغلال هذه النفايات وعدم تخزينها، كذلك بالنسبة للرسوم التكميلية الخاصة بالتلوث الجوي، وعلى المياه المستعملة، وذلك باستعمال تقنيات حديثة لتقليل نسبة التلوث الى الحدود المسموح بها.

الشكل 1 : منحنى تطور تحصيل الجباية البيئية حسب الرسوم خلال فترة 2010-2020

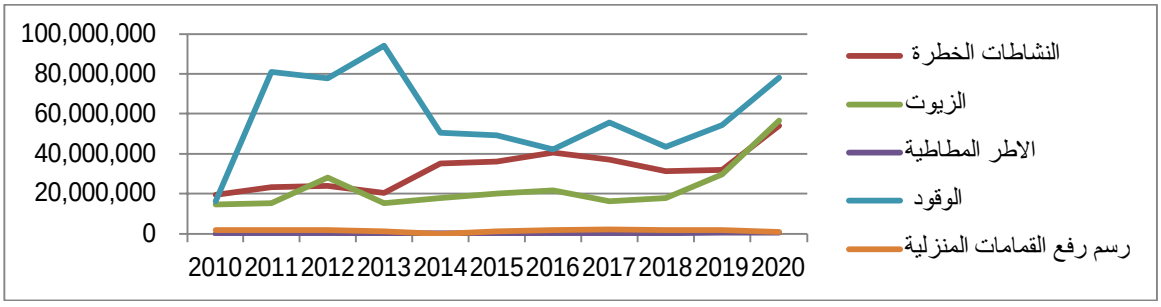

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان الجباية البيئية في ولاية المسيلة تتكون اساسا من الرسم على الوقود ورسم النشاطات الملوثة او الخطرة على البيئة والرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم الممثلة للحصة الكبرى لمجموع الجباية مع تباين تحصيلات هذه الرسوم، حيث يظهر الرسم الاول المتعلق بالوقود جليا نظرا لوضوح طريقة تحصيله المعتمدة على الكميات المستعملة، اما الرسم على التطهير الذي هو ضعيف ان لم نقل منعدم تماما، فهذا راجع الى صعوبة جمعه من جهة، و نقص الوعي لدى المواطن لتسديده، فهو الوعاء الخاص به.

الشكل 3 : تطور تحصيل الجباية البيئية خلال فترة 2010-2020

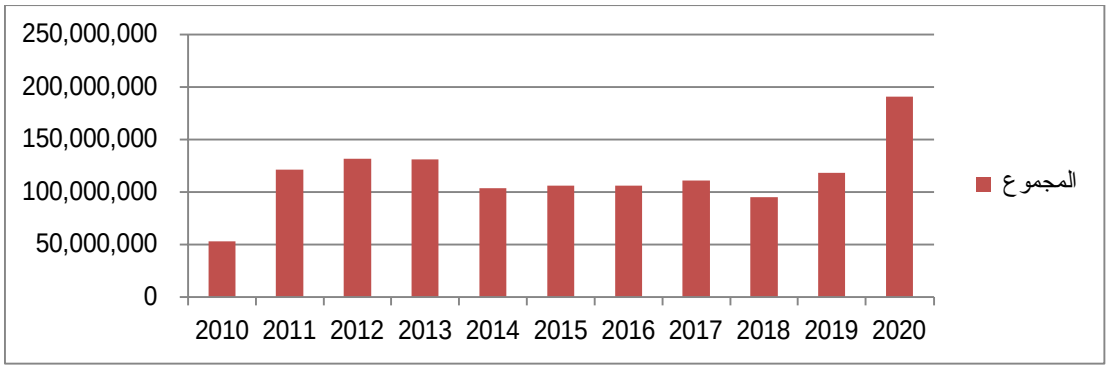

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم03

الشكل رقم 3 اعلاه الذي يظهر تطور تحصيل الجباية البيئية خلال الفترة 2010-2020، التي هي في تزايد نسبي نوعا ما، حيث يبين ان عملية تحصيل الجباية متزايدة بداية من سنة 2010 حتى سنة 2020 اين شهدت اكبر مبلغ ، اعتمادا على الرسوم المذكورة اعلاه في الشكل 1 الشكل 2، وكذلك راجع للتعديلات المستحدثة في قانوني المالية للسنتين 2018 و2020.

3-6 نسب تحصيل الجباية البيئية:

الجدول 4 : يتضمن تقديرات و انجازات رسم النشاطات الملوثة او الخطرة على البيئة

السنة	التقديرات الاولية	الالغاءات	التقديرات النهائية	الانجازات	باقي الانجاز	النسبة %
2010	462,600,000	206,000,000	256,600,000	19,567,100	237,032,900	7.63
2011	291,000,000	2,700,000	288,300,000	23,112,056	265,187,944	8.02
2012	325,000,000	7,000,000	318,000,000	23,955,462	294,044,538	7.53
2013	339,000,000	3,000,000	336,000,000	20,339,050	315,660,950	6.05
2014	351,000,000	10,000,000	341,000,000	34,968,005	306,031,995	10.25
2015	386,000,000	46,000,000	340,000,000	36,023,500	303,976,500	10.60
2016	359,000,000	17,000,000	342,000,000	40,520,110	301,479,890	11.85
2017	392,000,000	75,000,000	317,000,000	36,865,223	280,134,777	11.63
2018	349,000,000	36,000,000	313,000,000	31,222,140	281,777,860	9.98
2019	349,800,000	46,000,000	303,800,000	31,808,870	271,991,130	10.47
2020	374,400,000	87,500,000	286,900,000	54,088,250	232,811,750	18.85

المصدر : مديرية الضرائب لولاية المسيلة سنة 2020

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كذلك يرجع مكتب الجباية بالمديرية الاختلاف في المبالغ المحصلة للرسم على النشاطات الملوثة او الخطرة على البيئة سوآءا بالزيادة او بالنقصان من سنة لأخرى اضافة الى ضعف نسب التحصيل التي لا تتجاوز معظمها نسبة 12 % الى العوامل التالية :

- توسع المؤسسات بمنشآت داخلية اضافية .
- تقليص بعض المنشآت وتوقفها داخل المؤسسة.
- تحيين ومطابقة في التراخيص الممنوحة مع التعديلات .
- زيادة ونقصان في حجم الانتاج للمؤسسة.
- تطبيق المعامل المضاعف.

الشكل 4 : يمثل تقديرات وانجازات الرسم على النشاطات الملوثة او الخطرة على البيئة

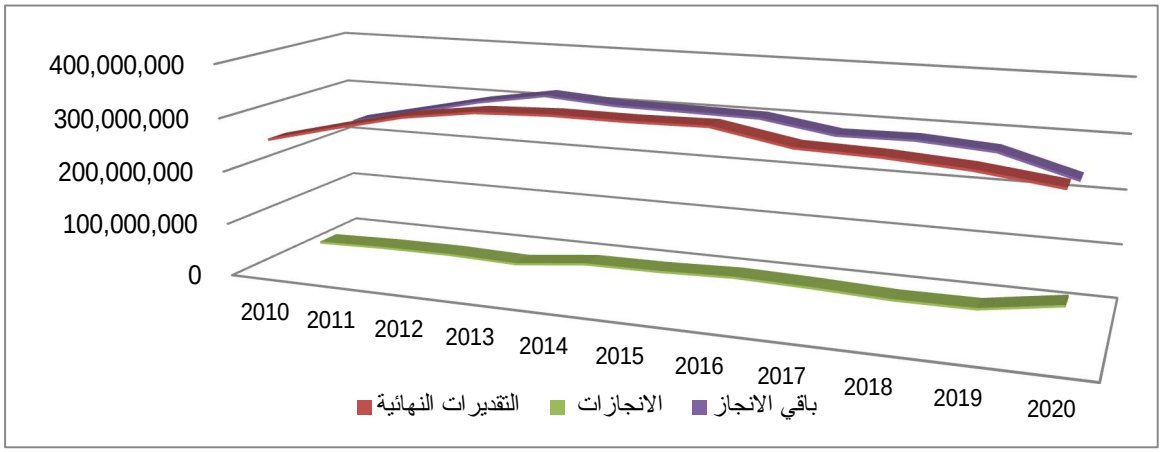

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم4

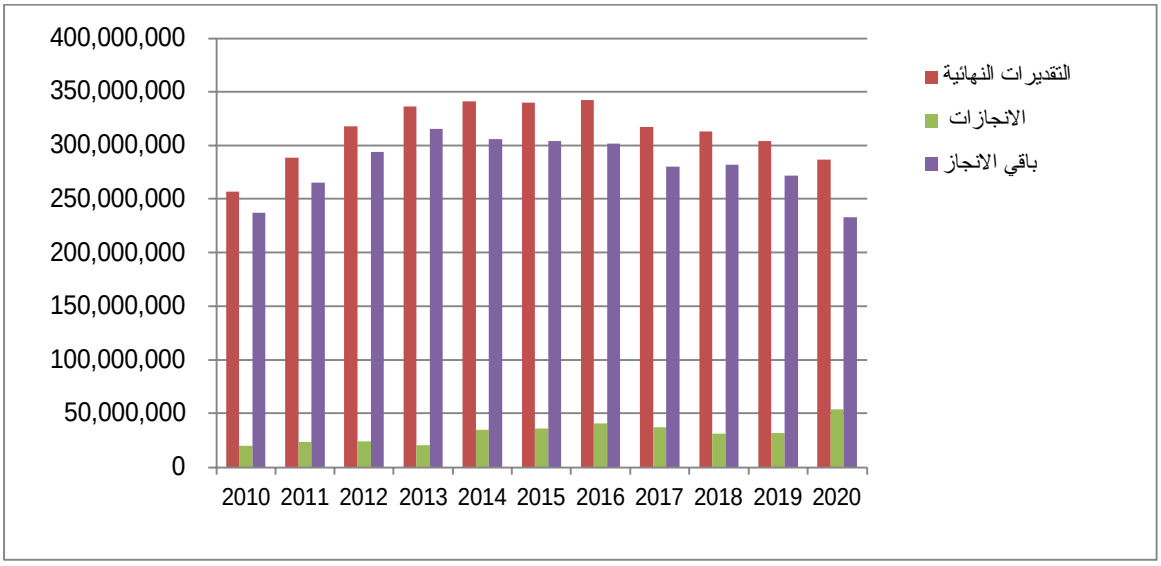

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من خلال معطيات الجدول رقم 04 وبملاحظة الشكل رقم 04 اعلاه الذي يبين ضعف تحصيل الرسم على النشاطات الملوثة او الخطرة على البيئة مقارنة بالتقديرات النهائية، حيث لا تتجاوز اعلى نسبة تحصيل 19% في سنة 2020 ، وباقي السنوات لا تتجاوز 12 % ، رغم التعديلات المعلن عنها خلال السنتين 2018-2020 بخصوص الجباية البيئية، وهذا راجع للأسباب المذكورة اعلاه .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7- الخاتمة :

تعتبر الادوات الاقتصادية من انجح الوسائل الحالية لحماية البيئة، ومكافحة التلوث والحد منه، باستعمال الجباية البيئية المفروضة من طرف الدولة المتمثلة في الضرائب والرسوم للتعويض عن الضرر الذي تسبب فيه الملوث، وتقديم تحفيزات ضريبية للأنشطة الصديقة، وبالتالي انجاح السياسة البيئية المسطرة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى التي مفادها ان الجباية البيئية هي احدى اهم الادوات السياسة البيئية.

وبالرغم ان التجربة الجزائرية مازالت في بداية الطريق ، فقد باشرت في تطبيق الاصلاح الجبائي البيئي مع بداية التسعينات ، رغم الصعوبات الموجودة الا ان هناك ارادة قوية وواضحة من قبل السلطات من اجل ارساء ثقافة بيئية في المجتمع، وتتجلى هذه الارادة في وضع سياسة بيئية وطنية شاملة، فقد شهدت تطورا مستمرا على المستوى التشريعي، الا ان فعاليتها التطبيقية محدودة في مجال حماية البيئة وتمويل التنمية ولم ترقى الى المستوى المطلوب لاهتمامها بالطابع العقابي اكثر منه تحفيزي، اضافة لقلة التحصيلات الجبائية، التي لا تغطي جزء بسيط من الاضرار البيئية، كما ان حصيلة الرسوم غير موجهة بصورة كلية لأغراض ايكولوجية، الذي يؤدي بالضرورة الى اضعاف الموارد المالية للصندوق الوطني للبيئة، وتغيير اهداف الرسوم البيئية المتمثلة اساسا في حماية البيئة وهنا تتجسد الفرضية الثانية.

7-1 نتائج الدراسة : من خلال الدراسة السابقة تم التوصل الى جملة من النتائج اهمها :

أ- الجباية البيئية في الجزائر رغم التطور الحاصل في الجانب التشريعي، الا انها محدودة الفعالية في الجانب التطبيقي

ب- الجباية البيئية في الجزائر وسيلة عقابية للملوثين، باعتبارها عقوبة مالية ضد الملوث بتطبيق مبدا **الملوث الدافع.**

ج- ان الاصلاحات الجبائية البيئية التي تبنتها الجزائر من حيث التطبيق او الفعالية تعد محدودة، الى جانب عدم قدرة التنفيذ على توفير موارد مالية كافية لمعالجة الاضرار وهذ ما افقدها الدور التمويلي للسياسة البيئية .

د- ان الجباية البيئية لا تؤدي الى منع الضرر البيئي تماما وانما تهدف الى التقليل من حجم التلوث، وجعله في المستويات المقبولة، بتحفيز المنتجين وردع الملوثين.

هـ- صعوبة وجود مقياس لتصنيف درجة خطورة العمل الملوث، وقلة التشريعات وحداثتها، وقلة المتخصصين ايضا في الجباية البيئية، يصعب تحقيق الاهداف المسطرة وعلى رأسها تحقيق الامن البيئي.

و- نسبة تحصيل الجباية البيئية ضعيفة، كما لاحظناها في ولاية المسيلة، وهذا ما يؤثر على الحصيلة وعلى موارد الصندوق الوطني للبيئة وبالتالي يعرقل برنامج معالجة اضرار التلوث.

ز- الجباية لا تفرض على الانشطة مباشرة ، ولكن تفرض على مدخلاته ومخرجاته التي يمكن قياسها وتحديدها ، كقياس كمية الوقود المستعملة مثلا.

7-3 التوصيات: استنادا الى التحليل السابق للجباية البيئية ودورها في حماية البيئة لإنجاح السياسة البيئية نقترح مايلي :

أ- ضرورة العمل على تمهيد وتهيئة الظروف في شتى المجالات قبل الشروع في خلق جباية بيئية لضمان نجاحها في الوصول الى الاهداف من تطبيقها.

ب- ان تكون اجراءات الاصلاح الجبائي ضمن مسار ثابت وطويل المدى بناءا على دراسات شاملة وعميقة.

ج- ربط الجباية البيئية بأهداف محددة يجعلها مقبولة لدى المواطن، لدفعها وتسديدها باعتبارهم يعرفون الغرض منها ومكان توجهها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

د- اعادة النظر في تخصيصات حصيلة الجباية البيئية، والقيام بدعم الصندوق الوطني للبيئة لمعالجة المشاكل البيئية الموجودة واضرار التلوث.

هـ- استغلال جزء من الايرادات المحققة من الجباية البيئية للاهتمام بالدراسات والابحاث التكنولوجية في هذا المجال، وعقد المؤتمرات العلمية لمناقشة قضايا التلوث البيئي، والاستفادة من التجارب الدولية لمعالجة الاخطار الناجمة عنه، بهدف تحقيق الامن البيئي.

و- تقديم الحوافز الضريبية كالتخفيض او الاعفاء التي يتعين الاعتماد عليها، كتخفيض الرسوم الجمركية على اقتناء العتاد والآلات والتكنولوجيا المقللة لمستويات التلوث للحدود المقبولة، ومعالجة الاضرار الموجودة.

ز- تدعيم الاستثمارات الصديقة للبيئة المستعملة للتكنولوجيا، الهادفة لتحقيق الامن البيئي عن طريق الحفاظ على حق الاجيال في الحياة في بيئة غير ملوثة وفي تحقيق الاستدامة البيئية.

قائمة المراجع:

1- عبد الحليم اوصالح. (26 ماي, 2013). مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. *استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر-*. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف1.

2- ايمان قلال، و محمد برابح . (اكتوبر, 2016). دور الادارة العامة في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، الصفحات 80-107.

3- جيلالي قرميط، و الطيب ولد عمر. (2021). النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر. *المجلة الاكاديمية للبحث القانوني*، الصفحات 552-574.

4- حسين زواش. (2015). اصلاح السياسة العامة البيئية في الجزائر. مجلة البحوث السياسية والادارية، الصفحات 144-161.

5- خديجة بوطبل. (12, 2017). دور التشريعات الجبائية في حماية البيئة. *مجلة جيل حقوق الانسان*، الصفحات 41-58.

6- فارس مسدور. (2010). اهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية. *مجلة الباحث*، الصفحات 345-351.

7- مصباح حراق. (2014). الجباية البيئية، عرض تجارب دولية. *مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والتجارية*، الصفحات 91-112.

8- هاجر عزي، و رشيد سالمي. (2016). الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، الصفحات 141-158.

9- محفوظ برحماني . (بلا تاريخ). الجباية البيئية. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، الصفحات 397-412.

10- محمد الامين عسول ، حياة عوايجية، و زهرة طواهري. (2019). دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي . *مجلة دراسات اقتصادية*، الصفحات 396-415.

11- قانون 11. (27 12, 2017). قانون المالية لسنة 2018. الجزائر: الجريدة الرسمية.

12- قانون 14. (11 12, 2019). قانون المالية لسنة 2020. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية.

13- قانون 18. (27 12, 2018). قانون المالية 2019. الجزائر: الجريدة الرسمية.

14- قانون 25. (16 12, 1991). قانون المالية لسنة 1992. الجزائر: الجريدة الرسمية.

15- قانون 3. (05 02, 1983). *قانون حماية البيئة*. الجزائر: الجريدة الرسمية.

16- مرسوم تنفيذي 149. (26 07, 1988). يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها. *يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها*. الجزائر: الجريدة الرسمية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)